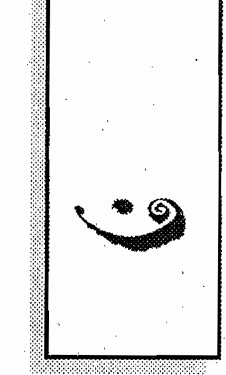
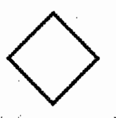

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

المنهج التداولي في مقاربة الخطاب



المفهوم، المبادئ، والحدود



نواري سعودي أبو زيد

تمهيد

شكلت اللغة بالنسبة للباحثين من قديم مركز استقطاب، لا باعتبار ملفوظيتها فحسب، بل حتى بالنظر إلى وظيفتها ومصدرها وغيرها من القضايا التي لا يزال بعضها مطروحا للنقاش، وقد لا ينتهي فيه إلى نتيجة تريح البال أو تروي التطلع المعرفي عند الإنسان، بل قد اكتسبت بعض تلك القضايا طابعا دينيا ، بحيث ورد في صحيح الأثر أن الإنسان قد يتلفظ بالكلمة لا يلقي لها بالا يهوي بها في النار سبعين خريفا ، وبالمقابل قد يجازى خيرا على القول الحسن الذي قد يرد به سائلا أو يصلح به بين اثنين أو يسلي به عن مكروب أو يعزي به مصابا، وهو أمر لا شك عظيم، بل إنه قد يحدث أكبر أثر أكثر مما قد يغنيه سلوك صامت فيه من الكلفة ما يدفع فائدته، لذلك رتب الله تعالى القول الحسن في مرتبة تفوق مرتبة الفعل المتكلف حين يقول جل شأنه: "قول معروف خير من صدقة يتبعها أذى".

إن وحدة اللغة الأساسية هي الكلمة ، المشتقة من الكلم وهو في اللغة الجرح، ولعل في هذه التسمية مراعاة للأثر، فالجرح أثر فعل، والكلمة قد تصيب موقعها الذي يريده لها صاحبها أن تصيبه، فتحدث عملا عجيبا هو أقرب إلى السحر؛ ولا أدل على ذلك من الرقى والتعاويذ، التي تذهب؛ بقدرة الله، البأس من مرض ونحوه، كما أن في تسميته تعالى عيسى عليه السلام (كلمة)، ما يدل على الحياة بعد العدم، وعلى الوجود في ظل غياب السبب المحسوس؛ من المباشرة ونحوها. غير أن هذه الحياة التي اكتسبتها اللغة تظل عرضة للزوال بفعل عاملين، أحدهما خاصية المشافهة، وثانيهما عامل الزمن، الذي يتحول معه الموجود إلى مفقود، والحاضر إلى غائب وهكذا.. وكم حفظ لنا التاريخ أسماء أمم وشعوب بادت لغياب التدوين، ولنا في تاريخ العلوم والحضارات خير مثال، لذلك كانت الكتابة التي تعكس، ولا

ريب تدرج الإنسان في سلم الرقي. عساه يهرب بعضا من وجوده، ويستبقي شيئا من كيانه لكيلا يطاله سلطان الزمن.

ونظرا لما للكتابة من أهمية في تدوين النصوص ذات الفائدة من جهة، وارتباطها بالتراث الديني للشعوب من جهة ثانية، فقد عكف الفيلولوجيون الغربيون إلى عهد قريب على الأثر المكتوب، صارفين النظر بصفة شبه كلية عن اللغة الحية، وفي هذا ما فيه من إهمال كثير من خصائص اللغة والإنسان التي لا تبدو إلا من خلال خاصية التلفظ، وبناء على هذا جاءت اللسانيات الغربية لتعيد للغة الشفهية منزلتها؛ لأن في استعمالها تتجلى تلك الخصائص والميزات، ولهذا منوال قديم، على الرغم من اعتماد الكتابة، عند الهنود والعرب خاصة، هاتان الأمتان اللتان بذلتا مجهودات محمودة في الجانب الصوتي بعد ضبط النصوص الدينية كتابة، لإحاطتهما علما بأن المكتوب تقييد لبعض جوانب الملفوظ من خلال المقابلات الترميزية، ولتفي الدراسات اللسانية الحديثة بالمقصود في تحليل اللغة المتكلمة، في ظروفها الوضعية ، ومنظورا في ذلك إلى حال مستعملها وأهدافه، والمتلقي، وما يتقاسمه الاثنان من آفاق مشتركة قد تساعد أو قد تعيق عملية التأثير المرجوة، لذلك ظهر في السانيات مجال يعنى بكل ذلك سمي بالتداولية[1]، التي تعنى بدراسة العملية التواصلية بكل مقتضياتها الحقيقية وحتى الافتراضية، وبكل أشكالها، وأعني الخطاب النفعي اليومي في حياة الناس الاعتيادية، والخطاب الأدبي بمختلف تمظهراته وتجلياته، شعرا كان أو نثرا أو مسرحا.

ونظرا لمكانة التحليل التداولي للخطاب، فقد اعتزمت أن ألجه ببحث حول الخطاب من المنظور اللساني التداولي، وكيفية مقاربته وفق هذا المنهج، محاولا التركيز على مسائل أساسية فيما يبدو لي، تتعلق بمفهوم الاتجاه التداولي، وكيف يتسنى تصوره؛ ليسلم سير المحلل وفق هذا المنهج، سيما بينان الحدود التي يمكن أن تشتغل في إطارها التداولية، دون إغفال مجمل المبادئ أو الأسس النظرية أو الإجرائية التي تشكل روح المنهج وسره الذي به فارق إلى حد ما غيره من المناهج، مع ترسم ملامح كل ذلك في التراث العربي على مختلف توجهاته؛ لغوية نحوية، أو بلاغية نقدية، أو حتى أصولية.

أولا- من النص إلى الخطاب

لا شك في أنه قد بات من المعلوم لدى الدارسين، في حقل اللسانيات أن أولى المدارس اللسانية الحديثة نشأة هي المدرسة التاريخية، والتي يعود الفضل في إرساء دعائمها إلى المحامي الإنجليزي وليام جونز(١٧٤٦-١٧٩٤)[2]، وقد اقترن اهتمامه بالدراسة التاريخية للغات بالمد الاستعماري الغربي عموما، والإنجليزي منه على وجه الخصوص في شبه القارة الهندية، واطلاع جونز على اللغة السنسكريتية لغة الهند القديمة، كما فتح ذلك الباب على فقه اللغة المقارن، أي الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين لغة قدماء الهنود واللغات الأوروبية بما فيها الإنجليزية، مما يبرر صلات القربى[3]، وكون هذه تعود إلى تلك في بعض جوانبها، صوتا وتصريفا وتأليفا، ومما دفع هذا الاتجاه اللساني في دراسة اللغات أشواطا،

تأثره بنظرية كانت مسيطرة في علم الأحياء، ألا وهي نظرية النشوء والارتقاء لداروين، من باب اعتبار اللغة كائنا حيا، مثلها في ذلك كمثل باقي الكائنات، وعلى الرغم من هذا كله، فإن هذا التوجه اللساني في دراسة اللغة ظل محدودا؛ بحكم توزع اهتمامه، وعدم تركيزه على لغة واحدة بعينها، الأمر الذي جعل نتائجه محدودة في محاولة استظهار خصائص اللغة الذاتية، وهو ما التفتت إليه المدرسة البنيوية، بريادة الألسني السويسري فرديناند دي سوسير(١٨٥٤-١٩١٣)، وقد سطر مبادئها وأصولها في سلسلة محاضراته، التي ألقاها على طلبته بجونيف، ثم جمعت فيما بعد في كتاب: محاضرات في الألسنية العامة، من قبل أخلص تلامذته كشارل بالي زعيم أبرز توجه أسلوبي في مقاربة النص الأدبي، وقد صرف سوسير جهده إلى التركيز على طبيعة اللغة، منظورا إليها كظاهرة إنسانية ذات بعد اجتماعي.

لقد حاول دي سوسير أن يميز بين منهجين في دراسة اللغة، أو طريقتين طالما خلط بينهما الدارسون من قبله، وهما المنهج التاريخي التعاقبي، والمنهج الوصفي الآني، أو البنيوي ، الذي يركز على اللغة، باعتبارها بنية أو منظومة من العلامات، التي تعد قوانينها المتحكمة مجالا لدراسة اللسانيات، المتنبأ لها من قبل دي سوسير بمدمجيتها في علم أوسع هو علم العلامات أو السيميولوجيا أو الأعراضية أو غيرها من المصطلحات المستعملة لمسمى واحد[٤].

لقد جعلت اللسانيات تصب عينيها، في الإطار البنيوي، تطوير نظرية للنص باعتباره منجزا أو عملا مغلقا (clos)[٥]، أي بتحديد بناه الداخلية، ومكوناته اللفظية، بحكم أنه لا يحيل على شيء خارجي عنه، بل إنه لا يحيل إلا نفسه.

إن البنيوية هي، في حقيقة أمرها، نتاج توجه الفلسفة والعلوم، سيما أنتروبولوجية شتراوس، في دراسة الأدب، وهو تبن لم يخدم المتبنى، وإن كانت له بعض الحسنات في الاهتمام بالمولود، بقدر ما جنى على تفهمه التفهم الحق، من خلال إدماج عوامل النشوء التي تضمن، إلى حد كبير، سلامة الوصول إلى لب الدلالة المقصدية. على الرغم من أن البنيوية كانت تستند، من الناحية الفكرية، إلى خلفية تغري بالنظر إليها على أنها مكتملة لا نقص فيها، وأنها كافية في دخولهاساحة البقاء، ونقصد بذلك المقومات الثلاثة، وهي البناء والوظيفة والعلامة[٦]، وعلى الرغم من كونها حددت سمات وخصائص للبنية تبدو براقة، انطلاقا من مبادئ جون بياجيه، وهي:

١- خاصية الشمول، والقصد في ذلك إلى توحدها، بحيث إن للبنية قوانينها التي تحكمها، لا على أنها أجزاء متفرقة، بل على أنها كل متكامل.

٢- خاصية التحول، أي إنها قابلة في ذاتها لأن تتحول في حركية إلى بنيات جديدة، هي ليست غريبة عنها، ولا خارجة عن الكل الذي أفرزها، بل صورة من صوره، من خلال دلالة الإيحاء، وحضور القارئ كمفعل للبنية في وجه من وجوهها.

٣- أما الخاصية الثالثة فالتحكم الذاتي، ويعني أن البنية في استقلال تام عن كل ما هو خارجها، وما كل ما يحدث في داخلها إلا نابع منها في ذاتها بمعزل عما سواها[٧].

وإذا، إذا عدنا إلى جذورها نجدها تولدت عن فكر سوسيري خالص، وبالمقابل فإن الحركة الشكلانية الروسية، قد أسهمت إسهاما واضحا في التمكين لها، سيما في النقد الألسني للنصوص، وهو ما يصرح به لفي شتراوس نفسه، حينما يقول"إنني أؤكد على أن البنيوية الحديثة، ومن ضمنها اللسانيات البنيوية ما هي إلا امتداد للشكلانيين الروس"[٨].

وإيا ما كان الأمر، فقد ظهرت مصطلحات ومبادئ في النقد البنيوي، يمكن من خلالها مقاربة الإنتاج الأدبي مقاربة لسانية، على ما فيها من خلل، ومن تلك المبادئ مبدأ البنية نفسه، والذي يعتبر أن اللغة بنية ونظاما، لها خصائصها الفارقة المميزة، ومبادئ أخرى، مثل ثنائية اللغة والكلام، ومبدأ العلاقات، وهو امتداد لمبدأ البنية، حيث إن العلامات لا تكتب لذاتها، بل لما تقتضيه شبكة علاقاتها بغيرها، إنها"لا تكاد تكون علامة على شيء، إنها التكأة لعلاقة، ولا تغوص على عمق الحقيقة الداخلية المتصلة بغايتها اتصالا جوهريا، فما أن تلفظ كلمة حتى تتطلع نحو كلمات أخرى، بحيث تشكل سلسلة سطحية المقاصد"[٩]، إلى جانب مبدأ الحضور والغياب، ومبدأ التزامن والتعاقب، الذي يعزز طرفه الأول مبدأ البنية(التزامن) انطلاقا من انغلاقها، في الوقت الذي يشكل الطرف الثاني معول هدم لها، باعتبار أن التعاقب هو تخط للبنية وتجاوز لها، بفعل انفتاحها على عنصر الزمن[١٠]، الذي فيه يجري القفز بين العلاقات.

إن الإنتاجية الأدبية، في التصور البنيوي، عبارة عن إنتاجية منسلخة، أو فعل معزول: معزول عن المصدر الذي أنتجه، فيما يعرف عند البنيَويين بموت المؤلف الذي نادى كثيرون بتحييده، بمجرد أن يكتمل العمل، الذي سرعان ما يتنكر له، وأبرز من عبر عن هذه الفعالية رائد النقد الألسني رولان بارت، بل إنه هو نفسه يحيل إلى ملارمييه، بوصفه أول من "تنبأ بضرورة وضع اللغة نفسها مكان ذلك الذي اعتبر، إلى هذا الوقت، مالكا لها، فاللغة بالنسبة إليه كما هي الحال بالنسبة إلينا، هي التي تتكلم وليس المؤلف"[١١].

لا شك في أن مقاربة النص الأدبي، انطلاقا من هذا المفهوم، يحمل من المزالق ما قد يحول دون استنطاق الأوجه الحقيقية لمكنونات النص، باعتبار أنه في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون مزيجا: اللغة التي يموضعها الناص بطريقة هادفة، تحت كفالة الظروف، وعلى عين من معطيات السياق الموسع، لذلك ظهر توجه جديد، في النظر إلى النص باعتباره فعالية تواصلية تتكئ على اللغة، ولكن تتجاوزها إلى أطراف الفعالية المختلفة، وقد برز مع هذا التوجه مصطلح جديد بديل للنص، هو مصطلح الخطاب، سيما في النقد ما بعد البنيوي.

إن الخطاب، وإن كان لغة، إلا أنه يتجاوز اللغة، لأنه أثناء تحليله، ومحاولة الوقوف على طرق إنتاج الدلالة فيه، تراعى أطراف غير لغويةمعلنة، على خلاف النظر الذي يميز النص، على أنه بنية مغلقة. إن الخطاب كما يقرر ميشال فوكو هو تلك الشبكة المعقدة من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي أعيد إدماجها في عمليات تحليل

الخطاب[١٢]، الذي يحمل بعدا سلطويا من المتكلم، بقصد التأثير في المتلقي، مستغلا في ذلك كل الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية، أو هو ذو أبعاد ثلاثة في عملية التخاطب الأم: التبليغ والتدليل والتوجيه[١٣]. ومعتمد كهذا كفيل بأن يبقي للغة حيويتها المتمثلة في السياقات التي أفرزتها، وهي الوجه الآخر لما قد نسميه بالتحيين؛ لأن الخطاب في مفهومه المجمل المبسط وضع اللغة موضع الفعل[١٤]، ومن ثم لا يكون النص، كما يعتقد بعض النقاد، إلا خطابا مثبتا بواسطة الكتابة، وهو، كما نعتقد، تسمير تنجر عنه، ولا ريب، مخاطر تصيب اللب المتمثل في الدلالة[١٥]، كما قد تشوه المقصدية.

إن هذه القناعة التي أخذت تترسخ شيئا فشيئا عند نقاد الأدب، قد أفرزت مقاربات تميزت، وإن اختلفت في الوسائل والآليات الإجرائية، بكونها تتفق في النظر إلى النص على أنه مفتوح، غير معزول عما يحيط به[١٦]، وتستوي في الأمر المقاربات السيميولوجية والأسلوبية.. غير أن أبرزها على الإطلاق، في محاولة وضع اليد على مقاصد المتكلم، في عقده الصلة التواصلية بالمتلقي تحت طائلة الظروف والملابسات، المقاربة التداولية، التي تجعل من المقصد والمقام قاعدة متينة في مقاربة الخطابات المختلفة، وهو ما لم تكن اللسانيات تهتم له كثيرا؛ لتركيزها على البنية اللسانية، وتتبع خصائص اللغة، بدءا من أولى مستوياتها، وأعني الجانب الصوتي، وصولا إلى ذروة التفاعل: الدلالة، مرورا بمستوى التركيب بما يضم من الصياغات الصرفية، مما قد يزين بتبني مقولة: إن التداولية ما هي في النهاية إلا قمامة للسانيات، لا من وجهة نظر سلبية، بل على أنها تتكفل بما غضت اللسانيات طرفها عنه، على الرغم من أن الدلالة الحقة للخطاب لا تحيل عليها اللغة، وإنما هي كامنة خارج إطار المرجعية اللغوية[١٧]، والمعنى من ثم، كما يعتقد (شانون)، هو ما يمنحه السياق الأنتروبولوجي والثقافي، الذي تدخل فيه المعتقدات والعادات وكل ما هو مشترك[١٨].

ثانيا-التداولية، مفهومها ونشأتها

تعود كلمة (التداولية) في أصلها الأجنبي Pragmatique إلى الكلمة اللاتينية Pragmaticus، العائد استعمالها إلى عام ١٤٤٠م[١٩]، وتتكون من الجذر (PRAGMA)، ومعناه الفعل (Action)[٢٠]، ثم صارت الكلمة مع اللاحقة تطلق على كل ما له نسبة إلى الفعل، أما في الفرنسية فقبل أن تدخل إلى مجال الدراسات الفلسفية والأدبية، فقد استعملت في المجال القانوني، وتحديدا في عبارة(pragmatique sanction)، وتعني المرسوم أو المنشور الذي يهدف إلى تسوية قضية هامة، باقتراح الحلول العملية والنهائية في نفس الوقت، ثم استعملت في مجال العلوم البحتة لتدل على كل بحث أو اكتشاف له صفة إمكانية التطبيق العملي، وفي وقت متأخر تسللت الكلمة إلى اللغة المستعملة، في عبارات من ثمل هذا تفكير عملي، أو هو عملي، للدلالة على أن شخصا ما ميال إلى إيجاد الحلول العملية والواقعية لما قد يطرح من إشكالات[٢١].

أما في الاصطلاح اللساني فتعني ذلك الاهتمام المنصب على مستوى لساني خاص، يهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق المرجعي لعملية التخاطب، وبالأفراد الذين تجري بينهم تلك العملية التواصلية(٢٢)، وبعبارة أخرى: فإن التداولية تركز اهتمامها، كمستوى لساني أفقي، يعد أعلى تفاعل لهرم البنية اللغوية، وهي علوية متفرعة مدمجة، قلت تركز اهتمامها على مجموعة الضوابط، والمبادئ التي تحكم عملية تأويل الرموز والإشارات اللغوية، في إطار جهاز الدلائل اللغوي(٢٣)، لا في حرفيتها (المستوى التركيبي والمستوى الدلالي)، بل إن بعضا مما يعين على التأويل، وتوجيه حرفية اللغة إلى غير وجهتها هو من غير جنسها بالأساس؛ كمظاهر الضجيج، وتعبيرات الوجه، وأوضاع الجسد، وحركات الأيدي، ومحتويات الوعاء الزمكاني، مما له كبير الأثر في الإيحاء والفهم(٢٤)، وكلها عوامل متى أسيء استغلالها شوهت المقاصد، وأعاقت الوصول إلى لب نتاج الدلالة الحقة، التي هي وليدة علاقة العلامات بمستعمليها، بوصفهم أحياء عاقلة، ذوي أبعاد متعددة.

إن عبارة مثل (أحسنت)، قد يختلف مدلولها، من المنظور التداولي، عن دلالتها الحرفية، التي تعني استجادة المتكلم تصرفا أو موقفا معينا من المتلقي، بحكم أن المعنى في التداولية ينبثق من علاقة العلامة بالمتكلم من جهة، وبالسياق من جهة ثانية، وليس المقصود السياق اللغوي فحسب، وبالاستعمال في الجماعة اللغوية التي طرفا العملية ينتميان إليها من جهة ثالثة، إن العبارة قد تعني معنى الاستحسان الحق إذا صاحبها هش يظهر على ملامح الوجه، أو تصفيق، أو صياح، أو غيرها مما يدل عليه.. وقد تدل على السخرية والاستهزاء، إذا خوطب به مصاحبا لإمالة الصوت أو هز الرأس، كما قد تحمل العبارة دلالة التوبيخ ممزوجا بالغضب، إذا كان المخاطب أبا، والسامع ولدا فرط في أمر كان ينبغي عليه أن يحسن فيه، فتلقى العبارة في عكس مدلولها الحرفي، من باب التعريض؛ زيادة في اللوم، ونظير هذا قوله تعالى في موقف الأخذ للكافر، زيادة في النكير والتوبيخ "ذق إنك أنت العزيز الكريم". ولعل في تراثنا البلاغي ما يشفع لما خطته التداولية لنفسها، ومن أبرز ذلك ما ندرسه لطلابنا في علم المعاني تحت باب أضرب الخبر، من وجوب مطابقة الكلام لمقتضى الحال، إخراجا له على مقتضى الظاهر، وأحيانا على جهة التلميح، فيما يسميه أهل الفن بإخراج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر.

ثالثا- حدودها

وفي إطار الحديث عن التداولية، بوصفها منهجا في دراسة اللغة، له أسسه ومفاهيمه، هناك بعض المسائل التي قد تطرح نفسها بحدة، من مثل الحديث عن علاقة التداولية بالمستويات اللسانية عموما من جهة، وعلاقتها بعلم الدلالة، الذي يضع نصب عينيه دراسة المعنى فحسب من جهة أخرى، وعلاقتها بعلم العلامات أو السيميائية، وأي الجوانب يمكن أن تغطيها التداولية، وتستوعبها في إخضاعها اللغة لعملية التأويل والمحاورة، إلى جانب

إشكالية أخرى تطرح، وهي ما مدى استيعاب اللغة لوقائع التخاطب، وتثبيت حدث التواصل، وهذا ما سنحاول الإجابة عنه بالتدرج.

١- علاقة التداولية باللسانيات:

ما من شك كما سبق القول في أن موضوع التداولية، كما اللسانيات، هو اللغة، غير أن طريقة المقاربة في كليهما مختلفة، وهذا التداخل المبدئي، هو ما حدا بأحد فلاسفة اللغة المحدثين وهو (رادولف كارناب) لأن يصف التداولية بأنها قاعدة اللسانيات أو أساس لها[٢٥]، أي أنها حاضرة في كل تحليل لغوي، موجودة معها قرينة لها، ومع ذلك، فإننا إذا تتبعنا اهتمام الدراسة اللسانية، وجدنا أنفسنا أما عتبات المفارقة أو الحدود، فبمجرد أن ينتهي عمل اللساني في دراسة اللغة(البنية)، يظهر إسهام التداولي في تملي الأبعاد الحقيقية لتلك البنية المعلنة مغلقة، وتنفسح من ثم على الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية للمتكلم والمتلقي والجماعة التي يجري فيها التواصل، مع احتساب مجموع السنن الذي يحكمه، وهذا ما يقنعنا بأن التداولية فعلا استطالة للسانيات، نحو جانب جديد، ألمع إليه (بنفنست)، وأسماه لسانيات التلفظ، والذي ينتقل بموجبه الاهتمام من ثنائية اللغة والكلام، إلى ثنائية الملفوظ (Le dit)، الذي يحمل المضمون أو الدلالة، وفعل التلفظ أو القول في حد ذاته (L'action de dire)[٢٦]، وهو ما سنأتي عليه عند تعرضنا لنظرية أفعال الكلام عند أوستين وسيرل.

٢- علاقة التداولية بعلم الدلالة:

إذا كان منشأ الإشكالية الأولى، فيما بين التداولية واللسانيات، نابعا من صعوبة ضبط حدود مجال دراسة كل منهما، فإن تداخل التداولية بعلم الدلالة مرده إلى أن كلا منهما يتناول المعنى، الذي هو زبدة التواصل، ومهما حاولنا التفريق، فإن هذه العلة تجعلنا نتردد إزاء التمييز، على الرغم من وجود ملامح التمايز. إن هذا التداخل هو الذي أعاق اتفاق الألسنيين على ضرورة الفصل وبيان حدود كل مجال[٢٧]، على خلفية أن علم الدلالة، كما التداولية، وهو يحاول تبين معنى كلمة أو عبارة أو جملة، لا يمكن أن يكون ذلك بمعزل عن علاقة ذلك بالمتكلم ومقاصده، وعن السامع والموقف.

على الرغم من هذا التداخل، فإن شارل موريس هو أول من حاول إدخال نوع من المقابلة، المفضية إلى التمييز، بين مجالات ثلاثة في دراسة اللغة[٢٨]:

أ- المجال النحوي أو التركيبي، ويتعلق الأمر هنا بمجموع القوانين التي تضبط عملية الصحة النحويةللكلام؛ من أجل أن يكون مقبولا لدى مستخدمي اللغة المستعملة في التعبير، وبعبارة أخرى: دور هذا المستوى الإشراف على مجموع العلائق، التي يمكن أن تحدثها

الكلمة مع نظيراتها في التركيب، إلى جانب القوانين التي تسهر على سلامة تحويل الجملة أو العبارة إلى نظير لها مولد جديد.

ب- المجال الدلالي، ويدرس، في نظره، مجموع العلائق القائمة بين المعاني والأشياء التي تعينها في إطار سياق اللغة، أو باعتبارها جملة، مفصولا ذلك عن سياق الاستعمال، إلا أن المعنى المتوصل إليه في هذا المستوى، قد يحمل بعض الزيف، سيما إذا راعينا انقطاع الإحالة، وغياب المراجع، وحضور المجاز بمختلف أنواعه، في الخطاب الأدبي على وجه الخصوص.[٢٩]

جـ- المجال التداولي، وهو الذي يدرس علاقة العلامات باستعمالاتها ومقاماتها وأطرافها التداولية، أو هو يعنى بدراسة العلاقات بين اللغة وبين الناطقين بها والمأولين لها[٣٠]، وبتعبير آخر: يمكن أن يكون موضوع التداولية هو نفس موضوع الدلالة الثابت، مضافا إليه سياق الاستعمال[٣١]، ولا بد من الحذر عند التوظيف المصطلحي لكلمة (سياق)؛ لأنه قد يجر إلى بعض المزالق المؤدية بدورها إلى لبس في الفهم، أو تداخل في حدود تلك الأطر الثلاثة، من مثل قول الدكتور بسام قطوس في نفس الصدد" .. أما البعد الثاني فيهتم بالمعاني في علاقتها بسياقها.."[٣٢]، إلا إذا نحن حملنا كلمة السياق على معنى السياق اللفظي لا غير؛ لأن المجال الدلالي، كما رأينا، يكاد ينحصر في دراسة المعنى في علاقته باللفظ، في إطار الشبكة السياقية اللفظية، أو علاقة العلامات بما تحدده[٣٣].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه إذا كان بعض الألسنيين والفلاسفة، مثل كارناب وفرانسيس جاك، يصنفون التداولية مستوى آخر من اللسانيات، سواء عد قاعدة في الدراسة اللسانية، أو نهاية لتفاعل مختلف المستويات، فإن شارل موريس جعلها تدور في فلك السيميائية؛ لأنها، برأيه، تصب اهتمامها على معالجة العلامات ومستعمليها، انطلاقا من قصدية متعمدة، هي التي حركت عملية التواصل، وإحداث العلاقات داخل اللغة، وفق المناويل النحوية المختلفة، بل إن شارل موريس يوسع مجال السيميائية في هذا الإطار لتشمل مظاهر التواصل الحيواني والآلي أيضا[٣٤]، وهذا، ولا شك، قد يخرج الدراسة التداولية عن مهيعها وجديتها وجدواها في آن. ولعل إدراجها في ضمن النظرية السيميائية، هو الذي أغرى بعض الباحثين العرب المحدثين، حينما جاء إلى تحديد مجال التداولية، بأن يلحقها هو أيضا بحقل علم العلامات أو السيمياء، كما فعل محمد علي الخولي في معجم علم اللغة النظري، بل لقد قابل مصطلح Pragmatique بـ علم الرموز.

٣- كفاءة اللغة:

الأمر الثالث الذي أشرنا إليه سابقا، ويحمل هو الآخر صبغة إشكالية، هو: إذا كانت اللغة وسيلة، يطل الإنسان من خلالها على العالم، يفهم عنه ويفهمه، وتترجم من خلالها الأفكار المجردة، والعواطف والأحاسيس المضمرة، في قالب مسموع بالأصل، ثم مكتوب كإجراء تال افتراضا وتحقيقا، فهي الكلام الذي نستعمله، ومنها ننتهي إلى النص الذي

نقرأه، وإذا كان الأمر كذلك، فما مدى أهلية هذه الوسيلة لأن تنقل بأمانة، وبنفس الكم والكيف، تلك الأفكار والمشاعر، من نفس إلى نفس أخرى، وهل اللغة قادرة فعلا على استيعاب كل أحداث الكلام وما يحيط بها، كي تعتمد الوثيقة الأدبية والمكتوبة تحديدا، وتحلل تداوليا، وتستشف كل مقوماتها، أو فلنقل، كأقل تقدير ، معظم عناصر سياق الموقف، الذي جرت فيه عملية العلاقة التواصلية، وبعبارة أخرى، كيف يمكن أن ننظر إلى حقيقة مرجعية الخطاب الأدبي المكتوب، هل هي حقيقية كلها؟ أم مفترضة كلها؟ أم تأخذ بحظ من هذه وتلك؟ لنجد أنفسنا في آخر المطاف نتعامل مع مزق، قد تتآلف، وقد يتبرأ بعضها من بعض، سيما إذا قصدنا إلى عنصر الإيحاء الذي هو أهم مقومات أدبية الخطاب، فأي دور سيلعبه، وهل هو عامل إيجابي في التعاطي التداولي مع المدونة المعينة، أم يشكل عرقلة في الوصول إلى حقيقة انبثاق الدلالة، وآلية الإنتاجية فيما بين أطراف الخطاب المتعددة، ومدى تحكم كل طرف من تلك الأطراف في العملية الخطابية، في بناء الدلالة التي، كما يقول أحد النقاد، إحدى بنات تربة التداولية كوظيفة.

وللإجابة عن هذا الإشكال المتعرج، نضع في الحسبان، ومن البدء، أن اللغة قاصرة إلى حد ما، ولا أدل على ذلك من أننا أحيانا نريد شيئا، ويفهم المتكلم عنا شيئا آخر، بحكم أن اللغة قد تخون صاحبها أحيانا، بل قد تحمل الدلالة عكس القصد، ويزداد الأمر تعقدا إذا تحولت اللغة من طابعها العفوي البسيط، إلى شكلها الثاني المعقد والمصورن في مقابلات شكلية للأصوات، الذي يُكتب ليقولُ، غير أنه وبالمقابل يُفلت أحداث القول[٣٥]. والأمر نفسه، ولكن بأكثر حدة، يتعلق باللغة المتعالية عن النفعية، أي اللغة الأدبية، في جانب المجاز المشار إليه آنفا، والمقدم في صورة الشكل؛ إذ لا يمكن (تفجيره)؛ للوصول إلى مذخوره الدلالي والتداولي، إلا إذا أشركنا جميع الأبعاد، التي يفترض ألا تغيب عن الصائغ للخطاب، ولا عن المؤول له كشرط مستصحب.

رابعا- مقولات المنهج التداولي:

إن التداولية، إذ تسعى حثيثا لتمكن لنفسها كنظرية ذات خلفية تصورية وفكرية في مقاربة الخطاب عموما، والأدبي على وجه التعيين، وبوصفها كذلك منهجا ذا خطوات إجرائية، تفصح عن خلفيتها النظرية الإبستمية، إنها إذ تفعل ذلك تساعد محللي الخطاب في الفهم الدقيق لمقصدية التواصل المدمجة فيها مختلف الأبعاد، وهي حينئذ تستعين في مقارباتها بمفاهيم ثلاثة، تعد من الأهمية بمكان[٣٦]:

أولا: مفهوم الفعل: والمراد به أن الإنسان المتكلم، وهو يستعمل اللغة، لا ينتج كلمات دالة على معنى، بل يقوم بفعل، وهذا انطلاقا من مناداة رواد المدرسة الفلسفية التحليلية(أوستين — سيرل) بضرورة اعتماد هذا المفهوم، الذي رسخه أوستين في مجموع محاضراته التي جمعت في كتاب عنوانه: How to do things with words أي عندما نقول نفعل؛ ليمكن لنظرية جديرة بالاهتمام في المقاربات التداولية، وهي نظرية أفعال

الكلام[٣٧]، والمقصود بأفعال الكلام الملفوظات المتحققة فعلا من قبل مستعمل للغة معين وفي موقف معطى ومحدد[٣٨]، دون إغفال الملابسات؛ لأن التداولية بمستوياتها الثلاثة[٣٩]، تكملة لتوجهات المدرسة الوظيفية الغربية، والتي حاولت الثورة على النموذج التقليدي المقترح في تفسير عملية التواصل، انطلاقا من عزل جهاز اللغة عن المعطيات الخارج لغوية[٤٠].

يقترح أوستين في إطار نظرية أفعال الكلام، نموذجا ثنائي التركيب، مكونا من الأفعال الإنجازية(Actes performatifs)، والأفعال التقريرية أو الواصفة (Actes constatifs)[٤١]. يتميز النوع الأول باقتران الإنجاز بالتلفظ؛ فحينما نقول في صيغ العقود مثلا: بعت، أعتقت، زوجت.. فإننا نقوم بالفعل أي انعقاد الفعل أو المضمون(Acte) بالقول. أما النوع الثاني فهي الأفعال التي تصف حالة عالم مستقل عن التلفظ ذاته، كأن نقول: تدمى قلوبنا لما تعانيه أمتنا .

ثم يجعل أوستين الأفعال الإنجازية خمسة أقسام[٤٢] :

- الحكمية (Verdictifs)
- التمرسية (Exercitifs): مثل أمر، عين، نبه..
- التكليفية (Commissifs): مثل أقسم، أتمنى ..
- العَرْضية (Expositifs): مثل أنكر، أكد ..
- السلوكيات (Comportementaux): مثل شكر، هنأ، انتقد ..

أما سيرل(٤٣)، فبعد أن يقدم اثني عشر معيارا محددا خاصا بالأفعال الإنجازية، يجعلها ترتد، في نهاية المطاف، إلى خمسة أصناف، هي:

١- التأكيدات (Assertifs): ومهمتها أن تجعل المتكلم منخرطا، بدرجات مختلفة في صميم القضية المعبر عنها، فالتشكي مثلا، من قبيل التأكيدات، إلى جانب أنه تنخرط فيه بالموازاة مصلحة المتكلم.

٢- الأوامر (Directifs): ووجهة الإنجاز فيها على استجابة السامع لأمر ما لصالح المتكلم، ويبدأ الأمر بالتلميح به، وقد ينتهي إلى التصريح على وجه الإلزام والاستعلاء.

٣- الالتزامات (Commissifs): وهي عنده، بناء على توجه أوستين فيها، الأفعال الإنجازية ، التي هدفها أن تجعل المتكلم ينخرط في أفعال مستقبلية.

٤- التصريحات (Expressifs): ووجهة الإنجاز فيها التعبير عن حالة سيكولوجية، تعبيرا عن مشاعر معتملة، مثل شكر، هنأ، اعتذر ..

٥- الإدلاءات (Déclaration): وهي التي يتجه الإنجاز فيها إلى محاولة التقريب بين مضمون القضية المعبر بها، وبين الواقع المعبر عنه، لضمان إنجاز أفضل.

ثم إن هذه الأقسام الخمسة للأفعال الإنجازية، عند أوستين أو سيرل، ترتبط عضويا بمفاهيم ثلاثة أساسية، أو بأبعاد، هي الأطر العامة للمقاربة التداولية، التي تحاول تحديد المعنى، لا منطلق إشكالية العلامة، بل من منطلق العلاقة التي تتأسس في العملية التواصلية بين المشتركين، وهذه المفاهيم هي[٤٤]:

١- **مفهوم الفعل**: ويعني كما أشير سابقا، أن اللغة لا تستعمل فقط لتمثيل العالم، ولكن تستعمل بالمقابل في إنجاز أفعال. ويتوسل في ذلك بمجموع وسائل تعد هي مبادئ الحجاج، المتمثل في التقنيات التي يوظفها الخطاب في ممارسة سلطوية على الأذهان للتسليم بما يعرض عليها، أو لتفعيل التسليم إن كان موجودا من حيث البدء[٤٥].

٢- **مفهوم السياق**: ويعنى به الموقف الفعلي حيث توظف الملفوظات، والمتضمن بدوره لكل ما نحتاجه لفهم وتقييم ما يقال.

٣- **مفهوم الكفاءة**: والتي يقصد بها، تماشيا مع المعنى الأصلي للكلمة، إنجاز الفعل في السياق. أو بصياغة مغايرة مبسطة، فإن الكفاءة هي حصيلة إسقاط محور الفعل على محور السياق، وهذا الإسقاط الذي يختلف المتكلمون في مستوياته ودرجاته، وبناء عليه تتحدد كفاءتهم التواصلية.

ثم إن أوستين يميز بين ثلاثة مستويات في الملفوظ اللساني، وهي[٤٦]:

- مستوى التعبير، ويتعلق الأمر أساسا بتشكيل سلسلة من الأصوات اللغوية لها انتظام معلوم ثابت.
- مستوى الإنجاز، وله تعلق بالفعل الكلامي، وما يقوم به المتكلم نفسه من أمر أو استفهام أو طلب أو غيرها..
- مستوى الاستجابة، وتعني الأثر الذي يتركه المتكلم، بفعله الكلامي في السامع، في الموقف المعين، وهذا مستوى يخرج عن الإطار اللغوي.

ويجب التنصيص هنا، على أن مفهوم الكفاءة من جهة ومستوى الاستجابة من جهة أخرى، باعتبارهما المنتهى في استعمال اللغة، يرتبطان بأحد أهم المبادئ العملية في التحليل التداولي، والذي أرساه فيلسوف اللغة الأمريكي بول قريس (Grice)، وهو مبدأ التعاون، القاضي بأن أطراف العملية التواصلية، يفترض فيهم أن يكونوا متعاونين فيما بينهم؛ لتسهيل العملية، فالمتكلم يراعي في كل ما يأتي ويدع المخاطب لغويا ونفسيا واجتماعيا وثقافيا، بل إنه يسخر في ذلك ما قد يعين في التبليغ من التعبير بالإشارة والملامح وغيرها، ليجد من المخاطب نفسه تعاونا، متمثلا في الإصغاء ومحاولة الفهم والانتباه وقوة التركيز وغيرها من العوامل المساعدة في التلقي الجيد، وعن المبدأ نفسه تتفرع، برأي قريس، مبادئ فرعية، تسمى مبادئ المحادثة (الكم، الكيف، الأسلوب، المناسبة)[٤٧].

خامسا ـ في التأصيل للتداولية

ونحن إذ نقف أمام التداولية كتوجه لساني في محاولة جادة لوضع اليد على الأبعاد الحاضرة الغائبة في الخطاب الأدبي؛ بحكم أنها تطوير للوظيفية، لسد النقص الذي طالما شاب التيارات اللسانية السابقة، نسجل في الوقت نفسه، من باب الإنصاف، قيمة ما قدمه رواد التداولية، على تعدد توجهاتها وأهدافها في دراسة الخطاب عموما، سيما ما ظهر في كتاب (Dominique Maingueneau): تداولية من أجل الخطاب الأدبي، من تسطير

تداولية لها بعض الخصوصيات تتماشى هي الأخرى مع خصوصيات الخطاب الأدبي، إلا أننا من باب الإنصاف أيضا، ومن قبيل عدم التنكر للذات، نشير إلى أن جل مبادئ التداولية الحديثة حاضر في تراثنا العربي، ولو بمصطلحات مغايرة أحيانا، أو غير منضبطة، في أحيان أخرى، وذلك من بداية طلائع الدرس اللغوي، وصولا إلى النقاد والبلاغيين المتأخرين.

فلو انطلقنا من مبدأ القصدية، الذي يعد الكشف عنه غاية الأدوات الإجرائية في التداولية، لوجدنا له أثرا بينا عند سيبويه، وسنكتفي بمجرد الإشارة إلى بعض المواضع، لأن تقصي ذلك حقيق بأن يفرد ببحث مستقل، يستغرق الوقت والجهد. ففي معرض حديثه عن الأفعال التي تقتضي مفعولين، يكشف عن أن التأليف النحوي، أو ما كنا رأيناه عند الغربيين بتسمية تداولية الدرجة الأولى، أو مستوى التعبير، يخضع في المقام الأول لمراد المتلكم، فأصل (ظننت)، على سبيل المثال، أن يتعدى إلى مفعولين صريحين، نحو: ظننت الجو صحوا، أو غير صريحين، يتقمصان صورة الجملة المصدرية، نحو:" قال الذين يظنون أنهم ملاقو الله كم فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإن الله.."(٤٨)، وذلك متى كان قصد المتكلم ومراده أن يبين ما وقر عنده من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا، فذكر الأول، كما في المعمولين الصريحين، ليضيف إليه ما استقر عنده من هو.."(٤٩)، وهذا يعني أن الدلالات اللغوية وهي نتيجة التأليف"فعل إرادي.. وليست حقا لصيقا باللغة في أصل تصورها"(٥٠)، وهذه الفكرة تترسخ أكثر، وتأخذ بعدا نظريا، بشكل بارز، ضمن نظرية النظم عند الإمام الجرجاني، في إلحاقه الألفاظ للمعاني، وربطهما بمقاصد المتكلمين، وفي حديثه عن ذكر المفعول وحذفه، العائدين رأسا إلى مراد المتكلم، قال"..فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين.. (نظير).. فلان يحل ويعقد"(٥١)، ومرة أخرى نجده يذكر القصدية عند المتكلم تحت تسمية(معاني النفس)(٥٢)، ويربطها بغرض الناطق، الذي له الدور الحاسم في التنضيد والرصف، فقد يوجب تقديما أو تأخيرا، أو حذفا أو ذكرا، أو وصلا أو فصلا.."(٥٣) ومن جهة فإن القصدية ترتبط بالمخاطب، أو الطرف المستمع، لا بوصفه طرفا منتجا أساسيا، بل مراعى في العملية التواصلية؛ لأننا إذ نتكلم، لا ننظر إلى الآخرين باعتبارهم طرفا مستهلكا، مفعولا سلبيا، بل طرفا فاعلا، كما أننا، إذ نفعل ذلك، فإنما نتكلم عبرهم ومن خلالهم، بغض النظر عن التكلم كعملية إصدار أصوات، بل باعتباره إنتاجا للدلالة، التي، وإن تخلقت في بدايتها الأولى في حضن المتكلم، فإننا نراعي من جهة التحقق أن أقدامها تسيخ أكثر في تربة الفعل والعلن عن طريق السامع، لذلك تجب مراعاته، في ارتباطه بالقصد دائما، وهو ما أشار إليه سيبويه، في باب الإخبار عن النكر بالنكرة، باعتبار حال المخاطب، قال"وإنما حسن الإخبار ههنا-أي عبارة: ما كان أحد مثلك- عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء فوقه؛ لأن

المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا .. ولو قلت.. كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تعلمه كان يجهله"(٥٤).

والأمر نفسه، ولكن في قالب التقعيد لآلة البلاغة، نجده عند الجاحظ كتبن لما نقله أبو الأشعث عن الهنود، جاعلا من شروط التواصل الناجح أن يراعي المتكلم مخاطبه، فلا"يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة.."(٥٥)، كما نهل الجاحظ في هذا السياق من كلام بشر بن المعتمر، الذي صارت صحيفته وثيقة رائجة في البلاغة ومعتمدا لمن جاء بعده، قال فيما نقل عنه"ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السامعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما.."(٥٦)، فلا عبرة أن يعمد المتكلم إلى ألفاظه، فينتقيها انتقاء، ثم ينظمها على ما يقتضيه مقصده ومبتغاه في الكلام، ثم هو لا يقيم مع ذلك وزنا للسامع، من حيث قدرته على الفهم أو مخالطته لفنون القول وأضرب الكلام، وهذا قد يكون من معايب المنشئ، سيما في مجال الخلق الأدبي، ولا نبالغ إذا قلنا إن السامع لا يراعى في مستوى التركيب فحسب، بل حتى في اختيار الأصوات المفردة؛ إذ لا بد أن ينتقي المتكلم من اللغة ذخيرة التواصل ما كان من الألفاظ سهلا معتادا، غير حوشي ولا معقد التأليف، وهو ما نص عليه الجاحظ والجرجاني صراحة(٥٧)، بل إن السامع هو معيار الكلام أحيانا، ودرجته تتحدد بناء على ردة فعله حياله، مثلما يفهم من كلام أبي هلال"فإذا كان الكلام قد جمع العذوبة والجزالة والسهولة.. وورد على الفهم الثاقب قبله ولم يرده، وعلى السمع المصيب استوعبه ولم يمجه، والنفس تقبل اللطيف، وتنبو عن الغليظ، وتقلق من الجاسي(الصلب) البشع.."(٥٨)، ومتى اجتمعت في النظم، الذي يحركه قصد، بلاغة اللفظ وشرف المعنى والبعد عن الشذوذ، كان له التأثير المرغوب في السامع، وقد شبه الجاحظ هذه الحال بفعل الغيث في التربة الصالحة، بل إن الكلام إذا كانت هذه حاله، رفع صاحبه وعظمه في أعين الملوك، وكان له فعل كالسحر(٥٩)، وقد حفظ التاريخ ضروبا لهذا كقصة ربعي بن عامر وجعفر بن أبي طالب.

إن هذه النتيجة الحاصلة من عقد التواصل بين طرفي التداول، أي التأثير، تعد الغاية في كل موقف، حتى إنه، كما يرى حازم القرطاجني، قد تنتهك بعض خصوصيات الخطاب، بقدر ما تحقق الغاية المرجوة، وقد ذكر لذلك الانتهاك نموذجين؛ أما أولهما فاستعمال الإقناعات، وهي خاصية ملازمة للحجاج في فن الخطابة، في الشعر، وأما ثانيهما، فاستعمال التخييل، الذي هو قوام الشعر، في مقولات الخطابة؛ لأن الغرض في القولين واحد، والغاية متحدة، وهي"إعمال الحيلة في إلقاء الكلام من النفوس بمحل القبول، للتأثر لمقتضاه، فكانت الصناعتان متؤاخيتين لأجل اتفاق المقصد والغرض فيهما"(٦٠). وهذان البعدان الرئيسان في كل عملية خطاب كان قد أشار إليهما الرئيس ابن سينا قل حازم القرطاجني، حينما اعتبر أن العرب إنما تقول الشعر لأحد غرضين، أولهما لتؤثر في النفس أمرا من الأمور تهيأ به لفعل أو انفعال، وأما الثاني فللعجب، والمقصود به التخييل المستعمل كأحد وسائل تقريب المعنى للإيهام به وحمل الذهن بوجه من الوجوه على التسليم بالقضية المطروقة(٦١).

أما الأصل الرابع فيما تعنى به التداولية، فهو العقد اللغوي، الذي تجب مراعاته، لصالح عملية الخطاب؛ بقصد التأثير كما أشرنا، والعقد هو القاسم المشترك بين طرفي الخطاب، انطلاقا من القاموس، أي الألفاظ وتواضعات ارتباطاتها بمدلولاتها، وفق سنن الجماعة، وصولا إلى قوانين التأليف، وهي قوانين تركيبية محضة، ثم قوانين التأويل، وهي ذات مسارات دلالية عالية أبعد من تعيين الملفوظات لمسمياتها في عالم الأشياء. وقد نبه سيبويه، أثناء تقعيده ضاما الأشباه لنظيراتها، إلى المرجعية اللغوية المحكمة والضابطة لكل استعمال، قال عن ليس ولات "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس؛ إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، ولا تكون (لات)، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمرا فيها، لأنها ليست كـ(ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست، وليسوا .. فتبني على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول: عبد الله لات منطلقا، ولا قومك لاتوا منطلقين.."[٦٢]، ومعنى هذا أن مستعمل اللغة في بيئة ما، ومن أجل أن يحقق مقصده من عملية القول، لابد أن يراعي عرف البيئة التي يوجد فيها، وقد قدم صورا للمقبول من القول، مع التعليل لذلك أحيانا، عندما حصر أضرب الكلام في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)[٦٣]، فالمحال نحو أتيتك غدا، أو سآتيك أمس، وما ذلك إلا لعدم أصوليتها في نظام التأليف العربي، وذلك نابع من خرق الاتساق الزمني المقتضى، والحاصل بين زمن الفعل المدلول عليه بالصيغة وبالسياق، وبين ظرفه أو وعائه الذي يجري فيه، وهو ما يعيق حتما عملية التواصل، لأن المتلقي إذا كان عربيا، مج الكلام ورده، ولم يفهم معناه، أو على الأقل لم يستطع تحديد وجهته، ومثله في خرق العرف ضرب المستقيم القبيح، فهو مستقيم من حيث البنية الشكلية، لكنه قبيح من باب الخروج عن عرف العرب في عدم دخول الحرف (قد)، وهو مختص بالفعل، على الاسم[٦٤]. أما الكذب، فهو من قبيل النوع الثاني من أفعال الكلام، كما مر في نظرية أفعال الكلام، ونعني الأفعال الواصفة، والتي لا يكون القول هو نفسه في حقيقة الأمر المقول، وهو وإن صح مبدئيا (حملت الجبل-شربت ماء البحر)، غير أنه يمكن أن يكون ضمن مقولات شعرية، بحيث يؤول، ويحمل على المجاز، وفق ما يسمح به الموقف، لأنه في هذه الحالة وفي مثل هذه التراكيب تتدخل قوانين من نوع خاص، هي قوانين المجاز؛ لرأب ما يبدو صدعا؛ بين الدلالة المنطقية والدلالة الإيحائية[٦٥]، فهذان تركيبان تحققت لهما الصحة النحوية، وظهر التعارض بين الدلالتين، فإذا تضمنهما كلام قصد منهما مجازا ساغا، لأن كل مجاز، "إنما كان مجازا لأنه يمثل بالضرورة مفارقات في العلاقات المعجمية التركيبية"[٦٦].

هذا في حين نجد الإشارات إلى المقام، وضرورة مطابقة الكلام لملابساته، بارزا ناطقا في كلام بشر بن المعتمر في صحيفته الدستور، وفي محضن علاقة الموقف بالكلام تتولد فكرة الكفاءة، المرتبطة نوعيا وفي سيرورة مطبقة، بطريقة الإسقاط، وقد أشار الجاحظ إلى هذه الفكرة، وهو يتحدث عن النوكى، ومما ساقه قوله" قال أبو الحسن: خطب مصعب بن حيان

أخو مقاتل بن حيان خطبة نكاح، فحصر فقال: لقنوا موتاكم قول لا إله إلا الله، فقالت أم الجارية: عجل الله موتك ! ألهذا دعوناك؟[٦٧]، وإنما كان هذا من المرأة لعلمها بعدم مطابقة الكلام للموقف الذي يستدعيه، بل إنه جرى في عكس الموقف تماما.

وأما إذا رجعنا لبعض أهم الجوانب الواجبة مراعاتها في التحليل التداولي، وهو الجانب غير اللغوي في التخاطب، فإننا نجد الجاحظ يكاد يحوز السبق في الإشارة إليه، حينما ينتبه إلى مختلف الوسائط التعبيرية، أو فلنقل ما يكون من اللغة، وغير اللغة في أداء دور الإفهام والتعبير عن المعنى المراد إيصاله، وقد أرجع بيان الدلالة إلى خمسة أنماط، يهمنا منها في هذا المقام من غير بسط، الإشارة والنصبة.

ومن أضرب الإشارة، كما يرى الجاحظ، الإشارة"باليد والرأس وبالحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف، وقد يتهدد رافع السوط والسيف، فيكون ذلك زاجرا، ومانعا ورادعا، ويكون وعيدا وتحذيرا"[٦٨]. وهي من أدوات البيان التي يستعين بها المتكلم لزيادة الدلالة على معنى قد يقصر عنه الكلام، أو تغني هي عنه، من تمام دلالتها أو كمالها في التعبير عما قد يعبر به عنه مع قصور محقق أو محتمل، "وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط .. وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح، مرفق كبير ومعونة حاضرة، في أمور يسترها بعض الناس من بعض.. وحسن الإشارة باليد والرأس، من تمام البيان باللسان.."[٦٩].

أما النوع الثاني من أنواع ما قد يؤدي دور الكلام في الدلالة، وله اعتباره في النظر إلى الخطاب على أنه شبكة موسعة من الدلائل، فما أسماه الجاحظ النصبة[٧٠]، وهي الحال المفصحة عن نفسها من غير واسطة اللفظ، والتي تشير إلى ذاتها بلا يد، والدلالة هنا قائمة من جهة الربط بينها وبين الحال أو النصبة، ونظير هذا ما بثه الله من آيات شاهدة على وجوده وقدرته ونحو ذلك، وهذا المفهوم ألصق بواحد من أقسام العلامة في معتبر السيميولوجيا، وهو الرمز الموصل إلى كل ما له قابلية لأن يعرف ويدركه العقل البشري، وهو قائم على مبدأ التوافق القياسي أو التداعي الطبيعي للأفكار، على أن يكون الطرف الأول في الرمز(الدال) قائم في عالم الأعيان، والطرف الثاني(المدلول) من جملة عالم المجردات[٧١]. وبناء على كلام الجاحظ ندرك بأن الرجل كان عالما شتى جوانب العملية التخاطبية، بما في ذلك الإشارة، والنصبة التي قد تضم توسعا باديا فيما يكون التعبير به عن طريق الربط بين ما يبدو وبين ماهو خاف.

وعلى ذكر بعض أبعاد التخاطب، فإننا نسجل حضورها لدى بعض اللغويين من بعد الجاحظ، سيما ابن جني، الذي يذكر ذلك في مساق بيان ما قد يحسن الحذف فيه، فقد تحذف الصفة في مثل: سير عليه ليل، والقصد إلى صفة الامتداد الزمني والطول، لقيام مراد المتكلم في مثل هذه الحال أو هذا المقام، قال"وذلك أن تحس في كلام القائل من التطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوله قوله طويل أو نحو ذلك"[٧٢]، أو قد تقوم طريقة الأداء الصوتي في التعبير وحدها في بيان المقصد والغاية مقام الكلام التام، فالصفة المحذوفة في (كان والله

رجلا)، غامضة، وغموضها الدلالي نابع من انفتاح البنية على محتمل ثنائي، مدح أو ذم، لكن ابن جني يرى أن أداء لفظ اسم الجلالة الله بزيادة مطله ومده أكثر مما يستحق أو مما تتطلب قيمته الصوتية يؤدي دور الإفصاح عن معنى المدح، فكأنك قلت حينها: رجلا كريما أو شجاعا أو نحوها من الصفات الفاضلة. وقد تقوم حركة الوجه وحالة تقاسيمه مقام الإدلاء والتعبير، في نحو ما ساقه: سألناه وكان إنسانا! فحينما يؤدي المتكلم هذه العبارة الناقصة بنية ودلالة، ويصحب ذلك بأن يقطب وجهه ويزوي بين حاجبيه، فإنما يريد أن يرفع اللبس عن البنيتين، فكأنه يصفه بالضيق والبخل واللؤم.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ما كان للأصوليين الفقهاء من فضل في العناية بأطراف العملية التخاطبية، وأبعاد الكلام المختلفة، عناية فاقت دون شك عناية اللغويين والنحاة والبلاغيين، ولا يعود ذلك فيما نرى إلى قصور هؤلاء عن بلوغ الغاية وبراعة أولئك، بقدر ما يعود إلى اهتمام كل فريق، فالنحاة واللغويون صبوا اهتمامهم، كما هو مقتضى، على وصف الطريقة الأسلم للقول، ببيان مجموع القوانين المتصرفة في التركيب، ليعتبر أصوليا، وكذلك جمع اللغة ومعالجة مسائلها، وما لهم من حديث عن أطراف العملية التواصلية كان يخدم بوجه من الوجوه مقاصدهم، أما اهتمام الأصوليين ففهم التعبير الشرعي، قرآنا كان أو حديثا أو سنة عملية أو تقريرية، أو إجماعا أو قياسا أو اجتهادا، ولعملهم ذاك تعلق بالأحكام الشرعية، التي تسوس حياة الناس وتوجههم لخيرهم دنيا وأخرى، ولعظم هذه المصلحة التي لا مصلحة فوقها، ولا حتى تضاهيها، انصب انشغال الأصوليين بأطراف الحكم الشرعي، وهي: أولا الحاكم ، وهو الله تعالى بالأصل كما في القرآن، أو بالمآل كما في السنة والإجماع والقياس، وثانيا الحكم وهو مضمون خطاب الله تعالى للعباد المكلفين، وثالثا المحكوم فيه، الشأن المتعلق به الحكم، أو الفعل الذي يعنيه الحكم أو يشمله، ورابعا المحكوم عليه وهم المكلفون المتعلق الحكم بفعلهم[٧٣]، ضف إلى هذا أن الحكم قد لا يتعلق بالفعل من حيث هو، مجردا عن ملابساته، فتحريم الخمر مثلا، تم بالنسبة للمسلمين الأوائل، على دفعات، مراعاة لحال المخاطب، الذي تمكنت الخمر منه، وهذا حكم خاص بمخاطب خاص، فلا يبني عليه الأصولي حكم التدرج، بل الحكم لمن جاء من بعدهم هو منتهى التدرج في التحريم الأول، كما أن إسبال الثوب وجره الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم"ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب إليم.. المسبل والمنان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب"[٧٤]، هو عموم قد يحمل العامي على الظن أن ذلك جزاء كل من لبس ثوبا طويلا، غير أن مراعاة سياق الموقف الذي قيل فيه، والفرد الذي بمثل نفسيته تعلق الوعيد، تقيده[٧٥] وتدل على مقصد النبي صلى الله عليه وسلم، كما أن مما يقوي ذلك المذهب في التقييد وعدم تعميم التحريم، أن ينظر إلى مضمون الخطاب في إطار المدونة ككل، أو السياق العام للسنة النبوية، إذ صرح في أكثر من حديث بسببية تحريم الإسبال، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم"إن الذي يجر ثيابه من الخيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة"[٧٦]، كما يقيده أحد أهم أطراف العملية التخاطبية، وهو السامع، فقد سأله صلى الله عليه وسلم أبو بكر

رضي الله عنه قائلا: يا رسول، إن أحد شقي إزاري يسترخي، إلا أن أتعاهد ذلك منه ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لست ممن يصنعه خيلاء(٧٧).

وفي قضية القصد التي ألمحنا إليها، وكونها مهمة في تبين دلالة الكلام، يميز أبو حامد الغزالي بين نوعين من الكلام، كلام لا يتلفظ به، فيظل من ثم حبيس الذات وطي الكتان، وهو في حكم العدم إلا في علاقته بصاحبه، وكلام منجز فعليا، يحكي حديث النفس إذا هي أفضت به، ودلالته ليست ذاتية راسخة، بل لا يدل عليها إلا إذا أراد له المتكلم ذلك، وقريبا من هذا مذهب ابن حزم(٧٨)، وهو ما قد يصدق القول بأن الكلام هو القول المفيد بالقصد.

وهذه الإشارات ليست كافية ألبتة في عرض البعد التداولي عند الأصوليين والفقهاء في التعامل مع النصوص، ولكنها قد تضع اليد على لب المسألة، وترشد إلى حقيقة الاهتمام الموسع لديهم(٧٩)، كما قد تكون بداية الطريق لمن أراد أن يوسع القضية، بشيء من التحليل والمقارنات بين نصوصهم وبين نصوص غيرهم من الغربيين، على أن ينظر إلى كل مسألة هنا أو هناك في إطار المنظومة المعرفية التي أفرزتها والعقلية التي أوجدتها، وإلى طبيعة الخطاب الذي تطبق عليه وتستعمل في مقاربته.

وفي الأخير يمكن أن ننتهي إلى جملة من النتائج يمكن اختصارها في الآتي:

١- أن التداولية، بالنظر إلى خلفياتها، منهج غربي من جملة ما أفرزته المنظومة المعرفية الغربية، في محاولة محاورة شتى الخطابات، بما فيها الخطاب الأدبي.

٢- أنها تشكل منهجا إجرائيا تولد عن الدراسات اللسانية، ثم استنجدت به؛ بحكم عدم قدرة المستويات اللسانية المعهودة على الوصول إلى الدلالة الحقة، التي لا ينبغي أن يفتش عنها إلا خارج الخطاب، وأعني جملة الظروف التي أسهمت في وجوده على نحو مخصوص، وعلاقة ذلك بأطراف التواصل.

٣- أن للتداولية أصولا راسخة في تراثنا العربي، ولكن بمصطلحات تختلف بوجه أو بآخر عما طرحته المنظومة المعرفية الغربية في هذا الشأن، ومن ثم فجدواها تبقى محدودة، ولنا نحن أن نعيد قراءة إفرازات القريحة العربية لبناء نموذج من التداولية خاص، وهذا لن يتأتى بجهد فرد، بل بجهد متظافر لباحثين عديدين، في مشروع البحث عن الذات، الذي تلوح بوادره عبر امتداد العالم العربي.

الهوامش:

(١) وهي الترجمة الشائعة بين الدارسين، على خلاف النفعية أو البراجماتية أو التواصلية أو المقصدية أو الذرائعية أو السياقية، ويعود الفضل في وضع المصطلح العربي الدال على المقابل الأجنبي إلى الدكتور طه عبد الرحمن، منذ ١٩٧٠ كما صرح هو نفسه بذلك. يراجع: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م، ص٢٨.

(٢) محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد، ليبيا، ط١، ٢٠٠٤م، ص٥٩.

(٣) فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر،المؤسسة الجزائرية للطباعة،ماي١٩٨٦، ص١٢.

(٤) دروس في الألسنية العامة، ص٢٧.

(5) Jean Dubois : Dictionnaire de linguistique et des sciences de langue , Larousse-Bordas, Paris1999, p443-444 .

(٦) عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٢م، ص٢٧٦.

(7) Dictionnaire de linguistique , p446

نظرية المصطلح النقدي، ص٢٨٥– ميجان الرويلي، سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، النادي الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٣٦–٣٧– بسام قطوس: دليل النظرية النقدية المعاصرة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٢٥– رابح بوحوش: مفهوم النص في الدرس اللساني، مجلة الآداب، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد٠٨، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، ص١٣٥.

(٨) زواوي بغورة: البنيوية منهج أم محتوى، مجلة عالم الفكر، أفريل–جوان، ٢٠٠٢م، م٣٠، ص ٤٤ ، ٤٥.

(٩) رولان بارت: الكتابة في درجة الصفر، ترجمة محمد نديم خشفة، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط١، ٢٠٠٢م، ص٥٩.

(١٠) دليل النظرية النقدية، ص١٢٩.

(١١) رولان بارت: نقد وحقيقة، ترجمة منذر عياشي، دار الإنتماء الحضاري، حلب، ط١ ، ١٩٩٤م، ص١٧– درس السيميولوجيا، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٨٦م، ص٨٢ وما بعدها.

(١٢) -Dictionnaire de linguistique, p151 دليل الناقد الأدبي، ص٨٩.

(١٣) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص٢٧.

(14) Dictionnaire de linguistique, p150.

(15) Jean Gaune : Esthétique de la communication (QUE SAIS-JE) , PUF,1ed ,1997, p99 .

(١٦) يقول الغذامي: "ونحن إذا حاولنا اليوم قراءة الشعر قراءة سيميولوجية، فإننا نهدف إلى تحرير النص من قيوده المفروضة عليه، وهذه عملية تكرارية يحدثها الشاعر أولا بأن يحرر الكلمات من قيودها.."، تشريح النص، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١،سبتمبر١٩٨٧، ص١٣.

(17) Esthétique de la communication , p99.

(18) Jean Lohisse :Communication , de la transmission à la relation, édition De Boeck Université, 1er éd , 2001, p68.

(19) Maxidico, Dictionnaire encyclopédique de la langue française, édition de la connaissance 1997, p876 .

(20) Dominique Maingueneau : Pragmatique pour le discours littéraire, édition NATHAN UNIVERSITE ,Paris 2001 , p4 - Jean Michel Gouvard : La Pragmatique , Outils pour l'analyse littéraire, Armand Colin, Paris1998, p4.

(21) Jean Michel Gouvard : La Pragmatique, p4.

(22) Maxidico , p876.

(٢٣) دليل النظرية النقدية المعاصرة ، ص١٩١.

(٢٤) بارنار توسان: ما هي السيميولوجيا، ترجمة محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠، ص١٠.

(25) Françoise Armengaud : La pragmatique, PUF, 4e édition 1999, p3.

(26) la pragmatique , p8 .

(27) Marie-Noëlle Gary Prieur : Les termes clés de la linguistique, Edition du seuil, octobre1999, p44.

(28) La communication, p67- pragmatique pour le discours littéraire, p3- Les termes clés de la linguistique, p44.

(٢٩) هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٩، ص١٠٠.

(30) La pragmatique, p5- Les termes clés de la linguistique, p44.

(31) Françoise Latraverse : La pragmatique, histoire et critique, Pierre Mardaga, Bruxelles, p137.

(٣٢) دليل النظرية النقدية المعاصرة، ص١٩١.

(33) Pragmatique pour le discours littéraire, p3.

(34) La pragmatique , p5.

(35) Esthétique de la communication , p99.

(36) La pragmatique , p6-7.

(37) Esthétique de la communication, p95-96 – Les termes clés de la linguistique , p6-7.

(38) Dictionnaire de linguistique, p14.

(٣٩) هناك ثلاث طبقات أو مستويات ذات صبغة تداولية، أولها تداولية الدرجة الأولى، وتتجلى من خلال لسانيات التلفظ، أو النظر إلى اللغة بوصفها فعلا كلاميا ذا طابع فردي، وتداولية الدرجة الثانية، وتهتم بكيفية التعبير، ويجب في هذه الحالة أن تتميز القضية التي يجري عنها التعبير عن دلالة الحرفية للجملة، كما هو شأن المستوى الأول، أما تداولية الدرجة الثالثة فتعنى بأفعال الكلام، وهذا التمييز بين الدرجات الثلاث شكل برنامجا شبه متكامل من اقتراح هانسون لعام١٩٧٤. La pragmatique, p46-48

(٤٠) مدخل إلى اللسانيات، ص٩٨.

(41) Pragmatique pour le discours littéraire, p5-6.

(42) La pragmatique, p81-82

والترجمات مأخوذة عن الدكتور سعيد علوش في ترجمته لكتاب المؤلفة فرانسواز أرمنكو . المقاربة التداولية، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦، ص ٦٢– ٦٣.

(43) La pragmatique, p82 au 90.

(44) La pragmatique, p6-7.

(٤٥) محمد ولد سالم الأمين: حجاجية التأويل في البلاغة المعاصرة، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، ص١٥ وما يليها.

(46) Pragmatique pour le discours littéraire, p7.

(٤٧) وهي مبادئ لم تثبت طويلا، فقد تعرضت للتغيير من قبل (Harniche -Sadock) كما أسقط (Wilson و Sperber) المبادئ الثلاثة الأولى، وأبقيا مبدأ المناسبة، أي مناسبة الكلام لسياق الحال أو الموقف الذي يجري فيه التواصل. مدخل إلى اللسانيات، ص٩٩، ١٠٠.

(٤٨) سورة البقرة، الآية٢٤٩.

(٤٩) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ص٤٠.

(٥٠) عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٩٨٦م، ص١١٠–١١١.

(٥١) دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ص١١٨–١١٩.

(٥٢) الدلائل ،ص٤٠.

(٥٣) يقول: "..أم لا يعقل إلا أن تقول: صلحت ههنا — أي الألفاظ – لأن معناها كذا، ولدلالتها على كذا، ولأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا.."، الدلائل، ص٤٢.

(٥٤) الكتاب، ج١، ص٥٤.

(٥٥) البيان والتبينن، تقديم وتبويب وشرح علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م، ج١، ص٩٥.

(٥٦) البيان والتبيين ، ج١ ، ص١٣١.

(٥٧) البيان والتبين ، ج١، ص١٦ — الدلائل، ص٤٦،٤٥.

(٥٨) الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، ص٥٧. ويقول في موطن آخر: "فإذا كان المعنى وسطا ورصف الكلام رديا لم يوجد له قبول.." ص١٦١.

(٥٩) البيان والتبيين، ج١ ، ص٨٧.

(٦٠) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م، ص٣٦١.

(٦١) عبد الله محمد الغذامي: ثقافة الأسئلة، مقالات في النقد والنظرية، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٩٣م، ص٧٠ وما بعدها.

(٦٢) الكتاب، ج١، ص٥٧.

(٦٣) الكتاب، ج١، ص٢٦.

(٦٤) ومثل هذه الإشارات نجدها عند العسكري، حينما يقرر أنه "إنما قبح لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير" الصناعتين، ص٧٠.

(٦٥) لطفي عبد البديع: التركيب اللغوي للأدب، مكتبة لبنان ناشرون- الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط١، ١٩٩٧م، ص٧٧.

(٦٦) مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون- الشركة المصرية العالمية لونجمان، ط١، ١٩٩٧، ص٨٥.

(٦٧) البيان والتبيين، ج٢، ص١٧٢.

(٦٨) البيان والتبيين، ج١، ص٨٣.

(٦٩) البيان والتبيين، ج١، ص ٨٣، ٨٤.

(٧٠) البيان والتبيين، ج١، ص٨٦.

(٧١) محمد السرغيني: محاضرات في السيميولوجيا، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ص٤٦.

(٧٢) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية- بيوت، ج٢، ص٣٧٠، ٣٧١.

(٧٣) يراجع في هذا: وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، الجزائر-دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ج١، ص٣٥ وما يليها.

(٧٤) الحافظ المنذري: مختصر صحيح مسلم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، قصر الكتاب البليدة، ط١، ١٤١١م، ص٣٥٨، رقم الحديث١٣٦٠.

(٧٥) الشخص الذي حكى النبي صلى الله عليه وسلم قصته للصحابة في حديث صحيح آخر، ونصه: "بينما رجل يمشي قد أعجبته جمته وبرداه إذ خسف به الأرض، فهو يتجلجل في الأرض حتى تقوم الساعة"، مختصر صحيح مسلم، ص٣٥٨، رقم الحديث ١٣٦٢.

(٧٦) مختصر صحيح مسلم، ص٣٥٨، رقم الحديث١٣٦١. كما يقيده

(٧٧) يوسف القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية، معالم وضوابط، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٠، ص١٠٤، ١٠٥.

(٧٨) التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص١٤٦.

(٧٩) مدخل إلى اللسانيات، ص١٠١.